المتطلبات التكنولوجية الحديثة آلية أساسية للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية

Modern technological requirements are a basic mechanism of social responsibility to achieve economic development, an analytical study

صلاح الدين نذير

Salah eddine Nadir

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة (الجزائر)، n.salahedine97@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/19 تاريخ القبول: 2022/10/05 تاريخ النشر: 2022/10/30

ملخص:

نتيجة للتطورات التكنولوجية السريعة واللامتناهية التي تشهدها المؤسسات بمختلف مجالات الاجتماعية، الثقافية، السياسية، التعليمية، وخاصة الاقتصادية التي تعد أكثر المؤسسات التي تهتم بتحقيق الاستدامة عن طريق الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة التي تقوم على مجموعة من المقومات الأساسية التي يتم تنفيذها بالمؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها وضمان البقاء والنمو والاستمرارية، فمن خلال هذه الدراسة نهدف إلى إبراز أهم المتطلبات التكنولوجية الحديثة كآلية داعمة للمسؤولية المجتمعية ودورها في تحقيق الاستدامة الاقتصادية في عصر يعرف التحول الرقمي.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا، المسؤولية المجتمعية، التنمية، الاستدامة، الاقتصاد، التنمية الاقتصادية.

تصنيفات**JEL** : M15، M14، I15

Abstract:

As a result of the rapid and endless technological developments witnessed by institutions in various social, cultural, political, educational, and especially economic fields, which are the institutions most interested in achieving sustainability by relying on modern technical means that are based on a set of basic ingredients that are implemented in economic institutions to achieve their goals and ensure Survival, growth and

continuity. Through this study, we aim to highlight the most important modern technological requirements as a supportive mechanism for social responsibility and its role in achieving economic sustainability in an era known as digital transformation.

Keywords: Technology, social responsibility, development, sustainability, economy, economic development

JEL Classification Codes: M15, M14, I15

المؤلف المرسل: صلاح الدين نذير، **الإيميل**: n.salahedine97@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

أصبحت للوسائل التكنولوجية الحديثة دورا أساسيا مرتبط بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، وتعد الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطورا، فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يتوافق ويتماشى مع المتطلبات الحديثة التي مست مختلف جوانب الحياة لاسيما الاقتصادية منها، أين تم الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات الذي يأخذ من المعرفة والتقانة مرتكزا له، هذا التحول جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي توفرها له، فبعد أن استقرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبحت هاجس الهيئات الدولية العامة والخاصة رمزا للسيطرة والقوة (الدين، 23. 24 أفريل 2018م، ص 02)

وتعتبر المسؤولية المجتمعية من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة خاصة في الأوساط العلمية والأكاديمية، وكذلك بالنسبة لمسيري المؤسسات بمختلف قطاعاتها السياسية والاجتماعية، الثقافية، وخاصة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي في ممارساتها التنظيمية، وفي السياق ذاته تشعبت البحوث في إطار المسؤولية المجتمعية وطرحت وجهات نظر متعددة، تمثلت بالأساس في مختلف الاتجاهات الفكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعاتها، حيث أننا عندما نتحدث اليوم عن المسؤولية المجتمعية فإننا نشير للمفهوم الأكثر ارتباطا بمفهوم التنمية المستدامة التي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجهها الجزائر، حيث يحتاج هذا الهدف في ظل التطور التكنولوجي إلى مجموعة من المقومات التي تساعد على تحقيق الاستدامة ونجاح المؤسسات الجزائرية بمختلف قطاعاتها وخاصة القطاع الاقتصادي في تحقيق

أهدافه، فمن خلال هذا نطرح التساؤل التالي: **هل المتطلبات التكنولوجية الحديثة الداعمة للمسؤولية المجتمعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟** للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- جزء سيتم فيه عرض أساسيات التكنولوجيا الحديثة.
- جزء سيتم فيه التعرف عن المسؤولية الاجتماعية.
- جزء خُصص لإبرار عموميات حول التنمية الاقتصادية.
- جزء خُصص لتحديد المتطلبات التكنولوجية الحديثة للمسؤولية المجتمعية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

☜ **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف دراساتنا في

- محاولة التقصي على أساسيات التكنولوجيا الحديثة.
- التعرف عن ماهية المسؤولية المجتمعية أبعادها، وأهم مجالاتها.
- التعرف على عموميات التنمية الاقتصادية.
- الكشف عن دور المتطلبات التكنولوجية الحديثة كدعامة أساسية للمسؤولية المجتمعية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

☜ **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية الموضوع، كونه يعتبر من أحد المواضيع التي تدرس التكنولوجيا كعامل مهمة للمسؤولية المجتمعية وآلية أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة التنمية الاقتصادية، فالتكنولوجيا الحديثة لها دور فعال في تحقيق مختلف الأهداف المؤسساتية والمجتمعية لما تتميز به من فوائد ومزايا أثناء اقتناءها وإدماجها واستخدامها بشكل عقلاني.

2. أساسيات التكنولوجيا الحديثة

1.2. تعريف التكنولوجيا:

يعتبر لفظ التكنولوجيا من أكثر الألفاظ تداولا ورغم ذلك تعددت الرؤى في تحديد مفهوم دقيق لها، فهناك من عرفها على أنها: "عملية أو مجموعة من العمليات التي تسمح بتطبيق المعارف العلمية من أجل تطوير الإنتاج الصناعي، وهما من عرفها بأنها تطبيق تقنية معينة في تصميم وإنتاج منتوج معين. (السعد، جوان 2015م، ص 05)

كما يمكن النظر إلى أن التكنولوجيا تشير إلى جميع أنواع الوسائل التقنية المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل التكنولوجيا أيضا الحواسيب الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات التي تستخدم في انجاز النشاطات المختلفة" (مغزلي، العدد 12، جانفي 2018م)

ويمكن القول بأن التكنولوجيا هي تقنية تستعمل في جمع المعلومات ومعالجتها، وتتضمن هذه التكنولوجيا الاستعمالات من الحواسب، شبكات الاتصال وأجهزة تداول المعلومة وتدفقها وترشيدها داخل المؤسسة.

2.2. مميزات التكنولوجيا الحديثة:

إن ما يمكن تحقيقه من استخدام الوسائل التقنية الحديثة فوائد عديدة لمختلف القطاعات العمومية والخاصة، لذا يستخدم المدراء تكنولوجيا المعلومات والاتصال لغرض اتخاذ القرارات الفاعلة في أداء مختلف العمليات والوظائف، وهذه الأخيرة التي تتفاعل وتتكامل من خلال توافر التقانة الحديثة في مجال الاستخدام الأمثل للطاقات داخل المؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق انسيابية المعلومات والبيانات الضرورية لحسن سير العمل داخل الحكومة.
- تزويد العاملين بما يحتاجونه من معلومات دقيقة في مواقع التنفيذ حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.
- التنسيق بين جهود العاملين في المؤسسة.

- نقل أهداف وخطط المؤسسة إلى العاملين فيها بمجهوداتها خارج المؤسسة من أجل كسب ودعم تأيدهم.

- تمكين القيادة العليا من إيصال توجيهاتها وأفكارها وخصائصها إلى العاملين في الوقت نفسه.

- تهدف التكنولوجيات المختلفة إلى حل المشكلات التي تواجه مستخدميها في مختلف نشاطاتهم.

- جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأداء أقل تكلفة.

- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار (محمد، 2017. 2018م، ص 130)

☜ **كما تميزت الوسائل التكنولوجية في الوقت الحاضر بعدة سمات منها:**

- **الفاعلية:** وهي إمكانية تبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل، أي هناك أدوار مشتركة بينهما في العملية الاتصالية ما يسمح بخلق نوع من التفاعل.

- **تحديد المستفيد:** تعني أنه ستتم عملية تبادل المعلومات بدرجة كبيرة من التحكم في معرفة المستفيد الحقيقي من معلومات معينة دون غيرها.

- **اللاتزامنية:** تعني إمكانية تراسل المعلومات بين أطراف العملية الاتصالية من دون شرط تواجدها في وقت إرسالها، بمعنى استقبالها في الجهاز وتفحصها واستعمالها في وقت الحاجة.

- **قابلية التحرك والحركة:** بمعنى إمكانية بث معلومات واستقبالها من أي مكان إلى آخر أثناء حركة المرسل والمستقبل.

- **قابلية التحول:** إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر.

- **قابلية التوصيل:** إمكانية استعمال أجهزة مصنعة من طرف شركات مختلفة، والتوصيل فيما بينهما بغض النظر عن المكان الذي تم الصنيع فيه.

- **الشيوع والانتشار:** قابلية التوسع أكثر فأكثر لوسائل الاتصال حول العالم، وفي الطبقات المختلفة للمجتمع.

- **تقليص الوقت:** السماح بالنقل اللحظي للمعلومات والمعطيات، كما تتيح قواعد البيانات الضخمة الوصول إلى المعلومات المخزنة بيسر وسهولة وفي أقل وقت.

وعليه يعد تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة من أبرز مظاهر التقدم في العصر الحالي، ويرى الباحثين المختصين في هذا المجال أن تطور صناعة تكنولوجيا جديدة يعد أهم انجاز تكنولوجي، حيث بواسطتها استطاع الإنسان أن يلغي المسافات ويختصر الزمن. كما أن هذه الوسائل لها مكانة في كل نواحي الحياة اليومية لكثير من البلدان، وأصبحت التكنولوجيا الرقمية سمة العصر الحالي، فهذه الوسائل غيرت من ممارسة مختلف النشاطات التقليدية إلى الممارسات الحديثة.

3.2. البنية الأساسية للتكنولوجيا الحديثة ومؤشراتها:

تعد البنية الأساسية في مفهومها العام كل الوسائل والمعدات والإنشاءات التي يمكن من خلالها تأمين احتياجات الإنسان الأساسية، من الطرق والجسور ومحطات الكهرباء وخطوط الاتصال وغيرها من النماذج التقليدية للبنى الأساسية في أي دولة، وفي المجال التكنولوجي يشتمل مفهوم البنية الأساسية على خدمات الاتصال الحديثة والأقمار الصناعية وشبكات الانترنت والحواسيب الشخصية ومراكز المعلومات والمكتبات، فضلا عن الموارد والطاقات البشرية ذات الخبرة والكفاءة في مجالات الحواسيب والمعلومات والاتصالات، أضف إلى ذلك الدور المهم للمؤسسات التعليمية المتخصصة في إعداد مراكز التدريب والتأهيل التقني ومراكز البحث والتطوير العلمي. (جوهر، د.ت، ص 209)

حيث تختلف الدول من حيث مستوى تقدمها ومستوى استخدامها للوسائل التكنولوجية، فمن المؤكد أن احتياجات الدول النامية وتطلعاتها في التحول نحو مجتمع المعلومات تختلف عن احتياجات وتطلعات الدول المتقدمة.

وبما أن التقانة الحديثة هي الركيزة الأساسية في بناء مجتمع المعلومات، كان لزاما على الدول تركيز الرؤية بخصوص مجتمع المعلومات، من خلال وضع مؤشرات يستند عليها في تقديم صورة واضحة عن الوضع الراهن، وتساعد صانعي القرارات على اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، لتوجيه واستغلال الوسائل التكنولوجية في تحقيق عملية التنمية. حيث دعت الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية إلى إيجاد مؤشرات مشتركة يتم الاعتداد لها في قياس مدى استغلال التقانة الحديثة في بناء مجتمع المعلومات على

المستوى العالمي بحيث تتمكن كل دولة من مراقبة وضعها في عملية البناء والأمن الاقتصادي (خيرالدين، 23. 24 أفريل 2018م، ص 05)

3. المسؤولية المجتمعية:

1.3. تعريف المسؤولية المجتمعية:

"يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص جب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة." (وعلي، جوان 2018م، ص 136)

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها وليدة لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، بهدف إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية، وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنبا إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية، وفقا لظروف مجتمعاتنا العربية والإسلامية واحتياجاتها لتحقيق التنمية. (زايري، د.ت، ص 175)

2.3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

"في دراسته لتطور تعاريف المسؤولية الاجتماعية أكد **Lei** أن مجال التركيز في جميع التعاريف التي تم تحليلها كان الاستدامة والالتزامات الاجتماعية مثل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والرعاية.

أما **Dahlsurd** خلص إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها خمسة أبعاد أساسية تتمثل في: البعد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وأصحاب المصلحة والخيرية..، وفي دراسة حول تقييم تعاريف المسؤولية الاجتماعية من العديد من الباحثين خلص إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها عشرة أبعاد هي: "الالتزام بالمجتمع، وإشراك أصحاب المصلحة، وتحسين نوعية الحياة، والتنمية الاقتصادية، والممارسات التجارية الأخلاقية، والالتزام بالقانون، والطوعية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والشفافية والمساءلة".

وبرغم تعدد الأبعاد التي تعرض إليها الكثير من الباحثين مع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فإن الأبعاد التي تطرق إليه **Carroll** في هرم المسؤولية الاجتماعية لا تزال تحظى ولحد الآن بالقبول والاحترام لدى الباحثين، ويميز **Carroll** بين أنواع مختلفة من المسؤوليات الاجتماعية التنظيمية تتمثل في (جصاص، ديسمبر 2019م، ص 212):

- **خيرية:** التصرف كمواطن صالح، المساهمة في تعزيز الموارد في المجتمع، وتحسين نوعية الحياة.
- **أخلاقية:** الالتزام بعمل ما هو حق، عادل، ونزيه.
- **قانونية:** طاعة القانون، لأنه يعكس الصواب والخطأ في المجتمع، العمل وفقا للقواعد الأساسية.
- **اقتصادية:** تكون مربحة.

يرى **Carroll** أن مؤسسات الأعمال هي وحدات اقتصادية أساسية في المجتمع، وظيفتها الرئيسية هي الوظيفة الاقتصادية، فتكون بذلك المسؤولية الاقتصادية هي المسؤولية الأساسية، وهو ما يعكس جوهر الشركة كمنظمة أعمال ربحية، ثم تندرج المسؤوليات القانونية الأكثر أهمية بعد المسؤولية الاقتصادية، فالأخلاقية، ثم الخيرية."

3.3. مجالات المسؤولية الاجتماعية:

يمكن لمنظمات الأعمال أن تمارس دورا اجتماعيا تجاه أصحاب المصالح أو البيئة الطبيعية أو رفاهية المجتمع بشكل عام، ويمكن عرض مجالات ممارسة المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي: (حميد، جوان 2017م، ص 44. 45)

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه أهم أصحاب المصالح:** إن واحدا من المجالات المهمة التي تمارس فيها منظمات الأعمال دورا اجتماعيا هو محور أصحاب المصالح، ومعنى مصطلح أصحاب المصالح هو الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المنظمة، ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها.

- **المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع المحلي:** يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة، إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها

تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، والتي تشمل المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة الرياضية والترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية.

- **المسؤولية المجتمعية تجاه الزبائن:** تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار ونوعية مناسبة، الإعلان الصادق، وتقديم منتجات آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج واستخداماته، التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، والالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، والالتزام بعد خرق العمل مثل: الاحتكار.

- **المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة:** حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتبني سياسة بيئية رشيدة.

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** تعظيم قيمة الأهم وتحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة.

- **المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين:** ويتضمن احترام قوانين العمل، وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر، وحقوقه النقابية، وإشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي والأمن من حوادث العمل، إصدار مدونة لسلوك وأخلاقيات المهنة لضبط سلوك العاملين، منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين، توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية.

4. عموميات حول التنمية الاقتصادية

1.4. تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة التدخل الإداري المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

كما يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخل الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وبذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع. (جميلة، 2017. 2018م، ص 43)

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تتصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية (عالي، 29. 08. 2021، ص 13)

وفي نفس السياق أعطي للتنمية الاقتصادية على أنها أداة أساسية لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك، حيث تناولت الدراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة لزيادة الخام، سواء الفردي أو الوطني.

كما تعد التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها موادرها الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه، إلا أن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير فهي تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية قصد حقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج

يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، ويساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية، كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على خلق وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع. (بومدين، جوان 2016، ص 97. 98)

إذن من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية عبارة عن التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد.

2.4. أساليب التنمية الاقتصادية:

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

- توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.
- أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير آليات الأخبار والتعيين.
- خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
- توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.
- إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات المهارات إضافة إلى الكفاءات.
- تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- تبسيط الإجراءات والحد من الروتين، إضافة إلى تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة، وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية. (هوارية، 2018م، ص 236)

هذه الحلول أو الأساليب تعد من أهم روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي ، وتقود إلى زيادة الإنتاجية وإلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.

3.4. أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عدة، نوجزها فيما يلي:

- **زيادة الدخل القومي:** تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، ذلك أن الغرض الأساس الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن وغيرها، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق كثل هذه الغايات.

- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المختلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** نعني بذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة، وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل، مما تشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في

القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول.

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط الخاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة، وهي: (ياسين، د.ت، ص 187. 188)

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار.
- تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.
- تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. متطلبات التكنولوجيا الحديثة آلية داعمة للمسؤولية المجتمعية لتحقيق التنمية الاقتصادية

1.5. مراحل تأثير التكنولوجيا الحديثة على النمو الاقتصادي:

هناك ثلاث مراحل أساسية يمر بها المجتمع الاقتصادي في عصر المعلومات، والتي تعتمد عليها المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لهذه المراحل:

- **مرحلة البداية:** تمثل هذه المرحلة اللقاء الأول أو التفاعل الأول بين مجتمع بمستوى تنميته المنخفضة والوسائل التكنولوجية الحديثة الداعمة للمسؤولية المجتمعية، ومن أهم ما يميزها سرعة الانجاز على مستوى التنمية بمعدل أكبر من سرعة الانجاز على مستوى المعلوماتية، ووفقا لهذه العلاقة فإن التوظيف المحدود للتكنولوجيا الحديثة في مجتمع ذو تنمية منخفضة يترتب عليه تحسنا واضحا في خصائصه التنموية، يكون هذا التوظيف محدودا نظرا لسمات المجتمع وواقع حاله وكذا لقصوره في العوامل المساعدة للتنمية التكنولوجية من مهارات بشرية وقدرات تمويلية وأطر فكرية وقانونية وغيرها.
- **مرحلة التحول:** هي المرحلة الثانية التي يدرك فيها المجتمع مدى أهمية التكنولوجيا الجديدة، ويرجع في المقام الأول لما لمسه من دور إيجابي لعبته هذه التكنولوجيا في تحسين مستوى تنميته خلال المرحلة السابقة،

لذا يشهد المجتمع في هذه المرحلة بداية تحول في أطره الفكرية، فيصبح أكثر وعيا بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياته ومستقبله، وتتميز هذه المرحلة بالإقبال الكبير على استخدام وتوظيف تطبيقات الوسائل التكنولوجية الحديثة، كونها الآلية الأساسية لنجاح المسؤولية المجتمعية في عصرنا الحالي والتي يعتمد عليها لتحقيق تنمية اقتصادية ذات فعالية.

- **مرحلة النضج**: تمثل أعلى مستويات التنمية، وفيها يكون المجتمع قد حقق مستوى تنمية مرتفع، وكذا مستوى معلوماتية مرتفع، ويمكن أن يوصف هذا المجتمع بالمجتمع ألمعلوماتي التام، وفيه تبنى غالبية فئات المجتمع وقطاعاته النمط ألمعلوماتي للحياة وتتسم هذه المرحلة أيضا بانخفاض معدل التغير في مستوى التنمية المقترن بالتغير في مستوى المعلوماتية عن سابقتها، وتكون المسؤولية المجتمعية في هذه المرحلة قد حققت أعلى مستويات التنمية، ولم يعد يبقى لها سوى نسبة صغيرة للإنجاز، وعلى الرغم من هذا تكون هذه النسبة الأكثر صعوبة في تحقيقها، فالعالم أجمع متفق على أنه لا يزال في المراحل الأولى من ثورة المعلومات. (خالد، 2013م، ص 135. 136)

2.5. متطلبات الوسائل التكنولوجية الحديثة للمسؤولية المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية:

"هناك العديد من الدراسات التي بينت أن كلا من إنتاج واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة كآلية أساسية للمسؤولية المجتمعية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، فتلك الدراسات المهمة قدمت مؤشرات أكدت فيها أن الإنتاجية الحقيقية يتم الحصول عليها من خلال الخبرة في استعمال التقانة الحديثة، فأصبحت اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، فالتحول إلى الاقتصاد الرقمي على أساس المعرفة وبدافع السلع والخدمات الجديدة فهو عامل للنمو والتنافسية وخلق فرص العمل، وهذا ما أشارت إليه المنظمة للتعاون والتنمية **OECD** عن الأثر الإيجابي المحتمل عن الاستخدامات التقنية الحديثة. وحسب نموذج النمو الداخلي للاقتصادي "**رومر**" يشرح فيه أن النمو المتوازن يتأثر بشكل موجب بالآثار الخارجة للمعرفة الجديدة" (العجال، جانفي 2019م، ص 218)

ومن خلال الشكل الموالي سيتم توضيح العلاقة بين الوسائل التكنولوجية الحديثة والمعرفة الجديدة للمسؤولية المجتمعية والنمو الاقتصادي، وإبراز دورها في زيادة حجم المعرفة الجديدة، فاستخدام الانترنت على سبيل المثال يلعب دورا كبيرا في نشر المعرفة وزيادة الاقتصاد المحلي، مما يترتب تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية للاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الشكل 01: التكنولوجيا الحديثة وعلاقاتها بنمو المعرفة الجديدة والمسؤولية المجتمعية والنمو الاقتصادي

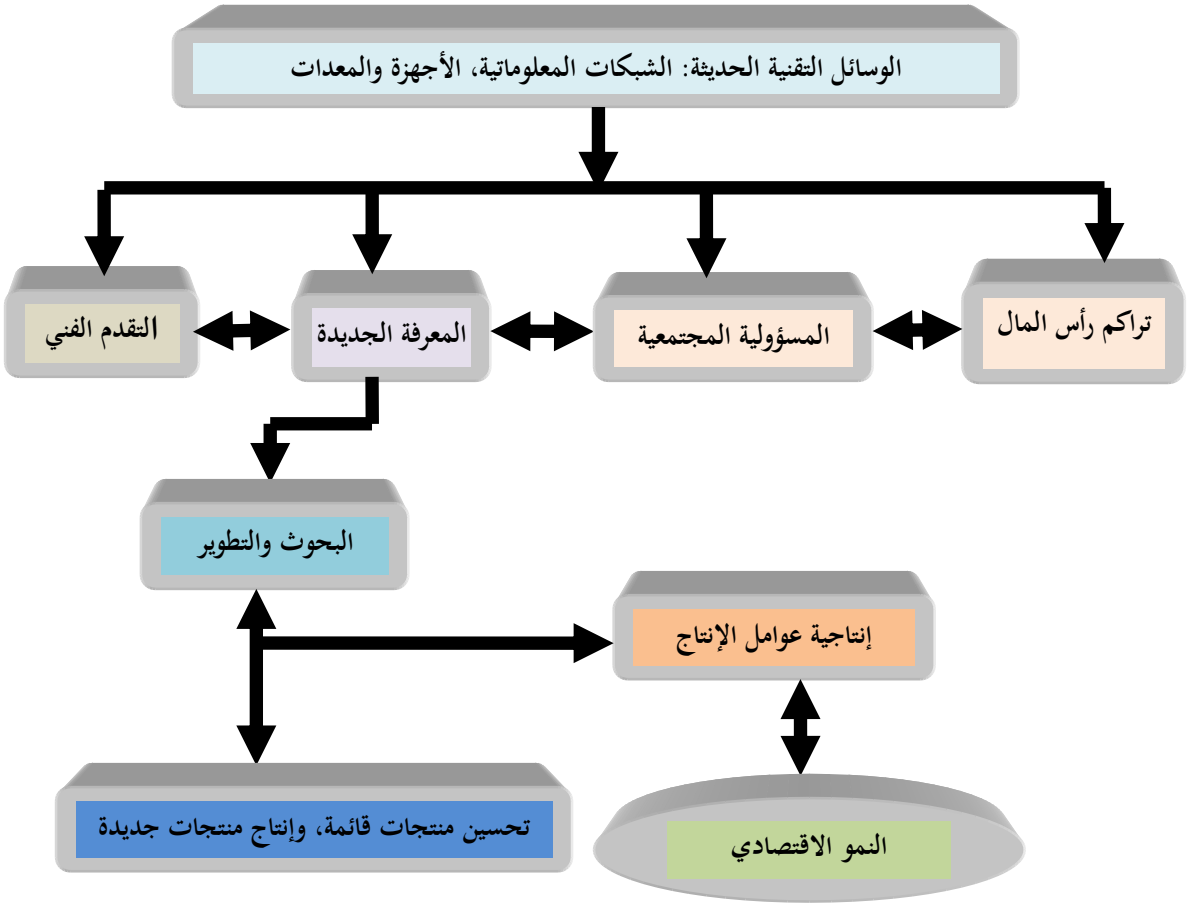

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مرجع، غوال نادية، وعدالة العجال: المرجع السابق، ص 219

كما أن التمكين من تطوير قطاع التكنولوجيا الحديثة في مختلف المؤسسات وخاصة الاقتصادية، إذا ما طبقت واستخدمت بشكل مناسب فهو أمر بالغ الأهمية نحو المجتمعات أو الاقتصاد القائم على المعرفة،

ولهذا يتطلب مزيج من ثلاثة عوامل رئيسية، وتتمثل الاستثمارات في البنية التحتية للتكنولوجيا والقدرة على استخدامها بكل فعالية ومرونة من قبل الأفراد والحكومات والقطاعات الخاصة، والمستمدة من المهارات ذات الصلة، وهذه الأبعاد الثلاثة هي وصل الأساليب التكنولوجية واستخدامها بكفاءة ومهارة، وبالتالي كل هذه العوامل تساعد المسؤولية المجتمعية على تحقيق التنمية الاقتصادية. وعليه لابد من المرور بثلاثة مراحل أساسية تتمثل في الشكل التالي:

الشكل 02: المسؤولية المجتمعية ومراحل استخدام التكنولوجيا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية

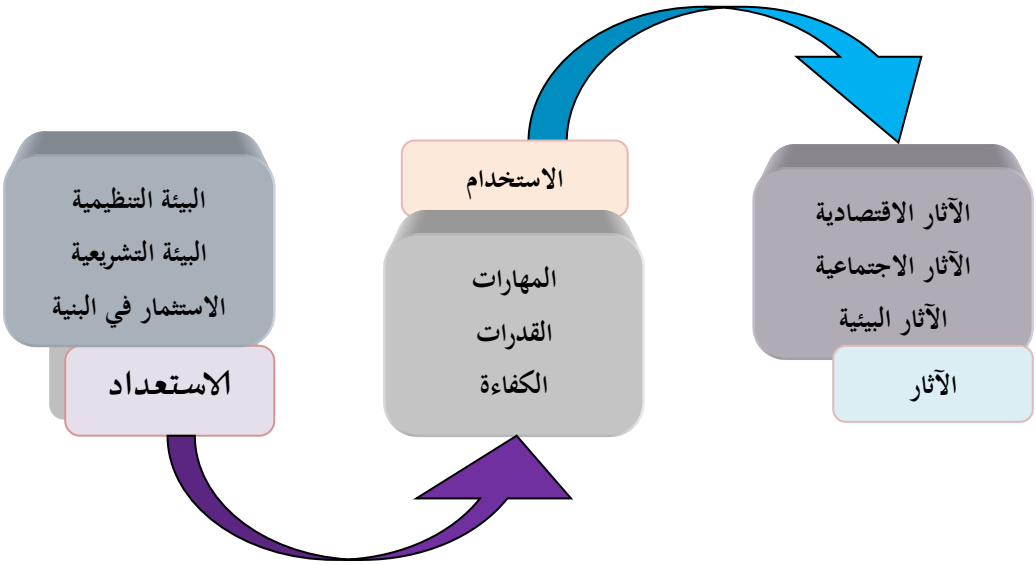

المصدر: غوال نادية، وعدالة العجال، المرجع السابق، ص 225

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أهم المقومات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة كدعامة أساسية للمسؤولية المجتمعية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، نوجز هذه المقومات على ثلاث مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:

☜ **المرحلة الأولى:** الاستعداد لاقتناء وإدماج الوسائل التقنية الحديثة، فهو يعكس مدى الجاهزية الإلكترونية للجزائر، أي مستوى البنية التحتية الشبكية والوصول إليها.

☜ **المرحلة الثانية:** كثافة المعلومات والاتصالات، فهي تعكس مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع الجزائري.

☜ **المرحلة الثالثة:** تأثير المعلومات والاتصال، فهي تعكس النتائج، نتائج استخدام أكثر كفاءة وفعالية تكنولوجية، والمتمثلة في التغيرات السلوكية على المستوى الجزئي المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، أو النتائج المحققة من جراء مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي (العجال، المرجع السابق، ص 225. 226)

حيث شهد العصر الحالي تطورات متسارعة في جميع المجالات، مما أدى إلى الانتقال من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الحديثة، التي يهدف تطبيقها إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية لتحقيق نجاحها وتحقيق تنمية اقتصادية ذات فعالية، ومن أهم هذه المتطلبات نوجزها فيما يلي (مهدي، 2017، 2018م ص 31 . 32):

☜ **المتطلبات الإدارية:**

تحتاج التنمية لكي تحقق لمختلف المجتمعات والمؤسسات أهدافها المبتغاة، إلى تسيير اقتصادي جديدة تساند التغيير والتطور وتدعمه بكل ما هو مستحدث من الأساليب الإدارية، حيث يشار على ضرورة وجود قيادات إدارية تتعامل بكفاءة وفعالية، مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة لتحقيق الريادة الاقتصادية.

☜ **المتطلبات التقنية:**

تعد التكنولوجيا الحديثة أسلوب حديث يهدف إلى تطوير أداء المؤسسات وتنمية المجتمعات، كما يمكنه أن يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن هذا الأسلوب الحديث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة، لإقامة مشروع النمو الاقتصادي الرقمي، كذلك ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات، لغرض تحديثها كي تستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمات الإلكترونية.

☜ **المتطلبات البشرية:**

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الفاعلة في المؤسسات والمجتمعات، إذ بدونه لن تتمكن المؤسسات الاقتصادية من تحقيق أهدافها حتى وإن امتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة، لذا لا بد من تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا، وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

☜ **المتطلبات المالية:**

يعد مشروع النمو الاقتصادي الرقمي من المشاريع الضخمة، والتي تحتاج إلى أموال طائلة، لكي يضمن له الاستمرار والنجاح، وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأدوات اللازمة، والبرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار، مع التأكيد على ضرورة وجود متطلبات مالية تختلف في نوعها، وحجمها عن المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية.

☜ **المتطلبات الأمنية:**

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة التقنية، وازدياد شبكات الاتصالات والمعلومات، إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من القرصنة، فالتطورات المتسارعة في العالم والتي تؤثر في الإمكانات والتقنيات المتوفرة، أدى إلى التفكير الجدي، في تحديد الأساليب والإجراءات الدفاعية والوقائية لحماية منظومات أجهزة الحاسوب من أي اختراق أو تخريب.

من خلال ما تم إبرازه لأهم المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق التكنولوجيا الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي، نلاحظ تناسقا في أنماط هذه المتطلبات وتنوعها، وهذا يشير لكون الاقتصاد الرقمي منظومة متخصصة، تستدعي مجموعة متطلبات تتعلق بطبيعة تكوينها المعاصر، ومن أهم هذه المتطلبات نجد العنصر البشري كونه له أهمية كبيرة سواء على الصعيد الاجتماعي والتنظيمي بالنسبة للمؤسسة، فطبيعة تفاعله مع منظومة التحول الرقمي، وتحولات هذا التفاعل إلى مخرجات فسلوكيات، ورود أفعال، يتدخل بصورة مباشرة، بمدى نجاحه، فيما تسعى إليه وتهدف إلى تحقيقه، لكن هذه المتطلبات لا تعمل بمنأى عن معرفة أهم المحددات التي لا بد من توفرها لنجاح وتحقيق التنمية الاقتصادية.

6. خاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية يتضح لنا أهمية المتطلبات التكنولوجية الحديثة المتمثلة في المتطلبات الإدارية، التقنية، البشرية، المالية، الأمنية، حيث تعد هذه المقومات الدعامة والآلية الأساسية التي تعتمد عليها المسؤولية المجتمعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تعتبر عامل أساسي للنهوض

بالمجتمعات والمؤسسات والارتقاء بها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وحتى السياسية، فعن طريق اقتناء وإدماج واستخدام الوسائل التقنية وتوفير المتطلبات الضرورية تتحقق أهداف المجتمعات والمؤسسات بمختلف قطاعاتها وخاصة القطاع الاقتصادي.

وعليه توصلت دراستنا إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- توفير الظروف المجتمعية العامة والملائمة لتحقيق التنمية المستدامة بأقطابها الثلاث.
- توفير درجة الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- العمل على توفير طواقم سوسيو تقنية وسوسيو ثقافية لتفعيل المقومات التكنولوجية الحديثة الداعمة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي الرقمي.
- توفير البنية التحتية اللازمة وخدمات الاتصالات، من خلال التوسيع في استخدام الشبكات المعلوماتية أثناء تبادل المعلومات وتداولها وتدفقها.
- توفير المناخ التنظيمي الملائم لتطبيق المتطلبات التكنولوجية الحديثة المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

7. قائمة المرجع:

- إيمان آيت مهدي. (2017، 2018م). تسيير الموارد البشرية في ظل الإدارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في شعبة علم الاجتماع، تنظيم وعمل. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2: الجزائر.
- بطاهر بختة، وعرقوب وعلي. (جوان 2018م). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية للمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم. مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 09 ، الصفحات 134. 154.
- بن رجدال جوهر. (د.ت). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الأداء في المنظمة، مع لمحة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 4، العدد 1 ، الصفحات 207. 221.

- بوضياف ياسين. (د.ت). التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مجلد 3، عدد 2 ، الصفحات 183. 199.

- حسن عالي. (29. 08. 2021م). استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية. http//www.univ-chlef.dz

- داودي محمد. (2017. 2018م). دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في تنمية الموارد البشرية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، توزيع شرق قسنطينة، أطروحة مقجمة لنيل شهادة دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية. تخصص إدارة الموارد البشرية: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3.

- زيتوني هوارية. (2018م). التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية. مجلة المعيار، المجلد 9، العدد 2 ، الصفحات 231. 246.

- طالم علي، وفيلالي بومدين. (جوان 2016م،). إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية –. مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة يحي فارس – المدية، العدد 06 ، الصفحات 94. 113

- غوال نادية، وعدالة العجال. (جانفي 2019م). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16، مكرر ، الصفحات 212. 236.

- فضالة خالد وقرومي حميد. (جوان 2017م). دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئة في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. معارف (مجلة علية دولية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد 22 ، الصفحات 39. 57.

- قنادزة جميلة. (2017. 2018م). الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. تحصص تسيير المالية : جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

- محمد جصاص. (ديسمبر 2019م). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، مقاربة نظرية. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، عدد 5 ، الصفحات 200. 225.

- نعيمة يحياوي، وفتيحة بن أم السعد. (جوان 2015م). تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية، دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز المديرية الجهوية للتوزيع باتنة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02 ، الصفحات 01. 12.

- نوال مغزلي. (العدد 12، جانفي 2018م). تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: دراسة المؤشرات، وتشخيص للمعيقات. المجلة الجزاية للأمن والتنمية ، ص 172.

- بنون خير الدين. وآخرون، (23. 24 أفريل 2018م). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الثالث: حول المستهلك والاقتصاد الرقمي. المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف – ميلة: الجزائر.

- رواسكي خالد. وآخرون، (2013م). أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لمجموعة الدول المصنفة ضمن مؤشر الاستعداد ألمعلوماتي. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 2، العدد 28 ، الصفحات 129. 138.

- وهيبة مقدم، وبلقاسم زايري. (د.ت). المسؤولية الاجتماعية للشركات: أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية. مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 4، العدد 2، الصفحات 172. 192.